

واقع الشمول المالي والصيرفة الإسلامية في الجزائر

The reality of financial inclusion and Islamic banking in Algeria

La réalité de l'inclusion financière et de la banque islamique en Algérie

ميادة بن ديدة* & محمد بوسماحة**

bousmaha.mohammed@univ-bechar.dz

miyyada.bendida@univ-bechar.dz

تاريخ قبول النشر: 2023-12-22

تاريخ استلام المقال: 2023-11-22

Abstract:

The issues of Islamic banks and financial inclusion are gaining great importance in the banking field, as most studies related to these two issues indicate that Islamic banks play a vital role in promoting the concept of financial inclusion. Hence, the necessity of analyzing the reality of financial inclusion and Islamic banking services in banks active in the Algerian banking arena (by examining the number of Islamic agencies). The study aimed to understand the role that Islamic banks play in attracting funds circulating outside the financial system.

Key words: Islamic banking, Financial inclusion, Financial inclusion indicators, Algeria.

* جامعة بشار (الجزائر) - طالبة دكتوراه ل.م.د.
(المؤلف المرسل) miyyada.bendida@univ-bechar.dz
** جامعة بشار (الجزائر) - أستاذ التعليم العالي
bousmaham@yahoo.fr

Résumé:

Les questions des banques islamiques et de l'inclusion financière gagnent une grande importance dans le domaine bancaire, car la plupart des études liées à ces deux questions indiquent que les banques islamiques jouent un rôle essentiel dans la promotion du concept d'inclusion financière. D'où la nécessité d'analyser la réalité de l'inclusion financière et des services bancaires islamiques dans les banques actives dans le paysage bancaire algérien (en examinant le nombre d'agences islamiques). L'étude visait à comprendre le rôle que jouent les banques islamiques pour attirer les fonds circulant en dehors du système financier.

Mots clés: Banque islamique, Inclusion financière, Indicateurs d'inclusion financière, Algérie.

ملخص:

تكتسب قضايا البنوك الإسلامية والشمول المالي أهمية كبيرة في المجال البنكي، حيث تشير معظم الدراسات المرتبطة بهاتين المسألتين إلى أن البنوك الإسلامية تلعب دورًا حيويًا في تعزيز مفهوم الشمول المالي. من هنا، تظهر ضرورة تحليل واقع الشمول المالي والخدمات البنكية الإسلامية في البنوك النشطة على الساحة البنكية الجزائرية (بفحص عدد الوكالات الإسلامية). وجاءت الدراسة لفهم الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في جذب الأموال المتداولة خارج النظام المالي.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي، الجزائر.

مخطط المقال:

مقدمة

1) الإطار النظري

1-1) ماهية الشمول المالي

2-1) ماهية الصيرفة الإسلامية

2) دراسة حالة الصيرفة الإسلامية والشمول المالي في الجزائر

1-2) واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

2-2) عرض الصيرفة الإسلامية والشمول المالي في الجزائر

خاتمة

مقدمة:

باتّ واقع الشمول المالي والصيرفة الإسلامية في الجزائر محطّ اهتمام متزايد لدى السلطات المالية، إذ يشكلان ركيزتين أساسيتين في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. تعكس هاتان الجانبان تفاعل الاقتصاد الجزائري مع التحولات العالمية في مجال الخدمات المالية والتمويل، وذلك في ظل التحديات والفرص التي تعرضت لها الأسواق المالية الدولية على مدار العقود الأخيرة. في هذا السياق، يأتي الاهتمام المتزايد بمفهوم الشمول المالي، الذي يسعى إلى إدماج جميع شرائح المجتمع في النظام المالي، بغية توفير الخدمات المالية للجميع، بما في ذلك الفئات الأقل حظاً اقتصادياً. وفي هذا الإطار، تتخذ السلطات الجزائرية إجراءات حاسمة لتعزيز الوصول إلى الخدمات البنكية والتمويل للفئات الأكثر فقراً وتهميشاً، بهدف تحسين جودة حياتهم المالية وتمكينهم من المشاركة الفعالة في الاقتصاد الوطني. ومن ناحية أخرى، تشهد الجزائر تزايداً في اهتمامها بالصيرفة الإسلامية كبديل مالي يتسم بالشفافية والامتثال للأحكام الشرعية. وفي هذا السياق يبدو أن الصيرفة الإسلامية قادرة على تلبية رغبات مختلف شرائح المجتمع وتحسين الاستقرار المالي من خلال توفير مجموعة متنوعة من الأدوات المالية التي تتوافق مع المبادئ الإسلامية.

من خلال ما سبق، تتجلى لنا معالم الإشكالية في التساؤل: هل أثر تبني الصيرفة الإسلامية في زيادة مؤشرات الشمول المالي في الجزائرية؟

(1) الإطار النظري:

تعتبر الخدمات البنكية الإسلامية أمراً بالغ الأهمية لجذب المتعاملين الذين يفضلون عدم استخدام التمويل التقليدي بسبب منهجها القائم على الشريعة الإسلامية الذي يحرم الفائدة، حيث يلبي التمويل الإسلامي الاحتياجات المالية للأفراد دون أن يتعارض مع القيم الدينية والاجتماعية الخاصة بهم، وأدى ذلك إلى زيادة الشمول المالي في بعض الدول الإسلامية من خلال المؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. كما أن الخدمات البنكية الإسلامية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتشجيع على إعادة توزيع الثروة. ومنه يمكن للخدمات البنكية الإسلامية أن تزيد من الشمول المالي من خلال تقاسم المخاطر والأدوات الإسلامية لإعادة التوزيع¹.

(1-1) ماهية الشمول المالي:

يساعد الشمول المالي العائلات والمؤسسات على التخطيط من أجل الأهداف طويلة الأجل، من أجل تسهيل أمور حياتهم اليومية بتوفير الخدمات المالية، وبوصفهم أصحاب حسابات، فمن المرجح أن يستخدموا خدمات مالية أخرى مثل التأمين والائتمان، لبدء الأعمال التجارية وتوسيعها والاستثمار في التعليم والصحة وإدارة المخاطر ومواجهة الصدمات المالية وهذا ما يمكنهم من تحسين حياتهم بشكل عام².

ازداد الاهتمام بالشمول المالي أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، حيث أصبح يمثل مركز اهتمام جميع الدول في أجندتها المالية، فقد تعددت التعريفات الخاصة بمصطلح الشمول المالي والتي سنتعرض أهمها كما يلي:

- الشمول المالي على أنه إمكانية وصول الأفراد والمؤسسات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم من معاملات ومدفوعات ومدخرات والائتمان والتأمين ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة (تعريف البنك الدولي)³؛
- يعني إتاحة واستخدام جميع الخدمات المالية من قبل مختلف شرائح المجتمع بما في ذلك المؤسسات والأفراد، وخاصة المهمشين، من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات الجارية والائتمانية، وخدمات الادخار والدفع والتحويل، وخدمات التأمين والتمويل والائتمان. الخدمات والابتكارات في الخدمات المالية الأكثر ملائمة وبأسعار تنافسية ومعقولة (تعريف بنك الجزائر)⁴.

ومن التعريفات السابقة، يمكن القول أن الشمول المالي هو توفير خدمات مالية ذات جودة وتكلفة مناسبة في كل مكان وزمان من أجل ضم أكبر شريحة من المجتمع إلى النظام المالي الرسمي مع ضمان سهولة الوصول إليها لجميع المتعاملين الاقتصاديين خاصة ذوي الدخل الضعيف.

حسب مقرر المجموعة G20 للشمول المالي يقاس الشمول المالي بثلاثة مؤشرات تتمثل في: الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية.

- الوصول إلى الخدمات المالية: يتمثل بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى مدى قدرة أفراد المجتمع الخدمات المالية التي توفرها المؤسسات الرسمية⁵. هذا ما يعكس قدرة المؤسسات المالية لتوفير السلع والخدمات المالية، ويستلزم ذلك تحديد العوائق المحتملة التي تواجه المؤسسات المالية والزيائن عند الاستفادة من الخدمات المالية مثل فتح حساب بنكي، الحصول على قرض، والتكاليف المترتبة على ذلك والقرب من نقاط الخدمات البنكية الفروع، أجهزة الصراف الآلي... الخ، للحصول على البيانات والمعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية⁶.

وتعتبر قدرة الوصول إلى الخدمات المالية الخطوة الأولى إلى الشمول المالي لان حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال وارسال المدفوعات واستلامها. ما يجعل حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا هو السبب في ان ضمان وصول الاشخاص في جميع أنحاء العالم في حساب المعاملات هو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي بحلول سنة 2020⁷.

- استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام الزبائن للخدمات المالية المقدمة بواسطة المؤسسات المالية وهذا يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتوافر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة⁸. ويتم قياس مدى بعد الخدمات المالية بمجموعة من المؤشرات⁹:

- نسبة البالغين الذين لديهم حساب واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم او حساب ائتمان؛

- عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين؛
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم؛
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة معينة؛
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛
- نسبة المؤسسات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛
- ونسبة المؤسسات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها قروض قائمة.

- وجودة الخدمات المالية:

على مدى 30 سنة الماضية انتقل مفهوم الاشتغال المالي إلى جدول أعمال الدول النامية مما تطلب تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، حيث لا يزال مشكل الوصول إلى الخدمات المالية قائما. وبناءا على هذا، فإن عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي حيث يتطلب إجراء دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة للأفراد¹⁰.

يتطلب تحقيق الشمول المالي أن يكون هناك التزام وتنسيق سياسي قوي بين أصحاب المصلحة المعنيين من القطاع العام والخاص وأن يكونوا قادرين على خلق بيئة مواتية وسياسات واسعة النطاق تعزز الوصول المالي المسؤول، والقدرة المالية، والمنتجات المبتكرة وآليات التسليم، والبيانات عالية الجودة للمساعدة في وضع السياسات¹¹.

- دعم البنية التحتية المالية:

إن تمتع الدول ببنية تحتية مالية متطورة بالكفاءة تمثل أحد أهم الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي، ويتعين في هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية، حتى تتسنى فرصة الوصول للخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع؛ ولتحقيق ذلك لابد من توفر أنظمة دفع تتمتع بالكفاءة وشبكة فروع المؤسسات المالية وكذا التصرفات الآلية ووحدات الدفع إضافة إلى البنية الرقمية التي تساعد على نفاذ الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف النقال¹².

ويتطلب ضمان بنية رقمية مرنة ومسؤولة بنية تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي¹³:

- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها؛
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الالكترونية في تقديم الخدمات المالية.
- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة البيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.
- أما حسب التقرير الصادر من مجموعة العشرين G20 خلال سنة 2020 برئاسة السعودية أشار إلى المبادئ التوجيهية بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي وتتضمن¹⁴:
- **المبدأ 1:** دعم تطوير البنية التحتية الرقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيئي، وضمان تنافسية المؤسسات المالية؛
- **والمبدأ 2:** تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات العناية الواجبة للزبائن ونظام الهوية الرقمية.

- تطوير الخدمات المالية:

بغية تسهيل تنفيذ العمليات الحالية وتسويتها بين المتعاملين وتوفيرها في الوقت المناسب، بما يضمن استمرارها، إضافة إلى ضرورة التوسع في استعمال الخدمات التكنولوجية المالية كاستعمال الهاتف النقال لتسيير الوصول إلى الخدمات بتكلفة أقل وفاعلية أعلى. كما هدفت مبادرة صندوق النقد العربي إلى الارتقاء بمؤشرات الوصول للنمو لجميع القطاعات، وعملت على دعم الحكومات والسلطات في الدول العربية لتعزيز الوصول للتمويل والخدمات المالية، لتعزيز فرص التنسيق بين المؤسسات التنموية والمالية الداعمة، بغية تطوير خدمات مالية رقمية وابتكارات مؤسساتية، كوسائل لتوسيع القنوات البديلة للوصول للنظام المالي واستخدامه. وتعزيز الشفافية في المعاملات المالية بما يزيد الثقة في النظام المالي¹⁵.

- الحماية المالية للمستهلك:

العمل على بناء إطار قانوني وتنظيمي للحماية المالية للمستهلك، والإفصاح والشفافية، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن الترتيبات المؤسسية وآليات الإنصاف، وبناء القدرات. ويعمل الصندوق الائتماني في المساعدة التقنية من خلال البرامج الحالية لحماية المستهلك لتحسين القوانين واللوائح لتعزيز الإفصاح عن المعلومات للمستهلك، وخطر الممارسات التجارية الضارة، وإنشاء آليات فعالة خارج نطاق القضاء لمعالجة نزاعات المستهلكين¹⁶.

- والتثقيف المالي:

تشير الدلائل إلى أن المعرفة المالية محددهما يرتبط بمجموعة من النتائج على صعيد إدارة وتراكم الثروة. كما تشير الدلائل الدولية أيضا إلى انخفاض مستويات التثقيف المالي للمرأة مقارنة بالرجل ليس فقط في الدول النامية وإنما أيضا في الدول المتقدمة، وهو ما يعزي إلى عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية بسبب ضعف المعرفة المالية لدى المرأة يصعب عليها اتخاذ قرارات مالية صائبة بشأن إدارة الأموال¹⁷.

يتزايد الإدراك عالميا بأهمية محو الأمية المالية والحاجة إلى تعزيز التعليم المالي لتحسين الإدماج المالي وتعزيز الرفاه المالي ودعم الاستقرار المالي، فتقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من خلال مشاركتها في أعمال مجموعة العشرين بصياغة التعليم المالي عبر الشبكة الدولية للتعليم المالي والتي تجمع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشبكة الدولية المعنية بالتثقيف المالي، والتي تأسست سنة 2008، خبراء أكثر من 260 مؤسسة عامة في أكثر من 119 بلدا للقيام بعمل تحليلي وتحديد الممارسات الجيدة وتطوير الأدوات السياسية. تتضمن الثقافة المالية في طياتها القدرة على قراءة وتحليل وإدارة لا المشاكل المالية؛ كما يقصد بها اكتساب المعارف والمهارات، الاتجاهات الخاصة بالسياق المالي لإدارة مصادرة وشؤون الفرد المالية ما ينجم عليها قرارات فعالة تنعكس إيجابيا على الأمن الحالي للفرد والنمو الاقتصادي للمجتمع. وتتكون الثقافة المالية من ستة أبعاد هي التعليم والمهنة والدخل، إدارة الأموال والادخار والاستثمار، البنوك، إدارة المخاطر والتأمين والضرائب¹⁸.

نص المبدأ السابع من مبادئ الشمول المالي الرقمي التي أقرتها مجموعة العشرين على تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي للاستفادة من انتشار التقنيات¹⁹.

- وإذا تحدثنا عن معوقات تحقيق الشمول المالي، فتوجد عوامل تعوق انتشار واتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم وأهم هذه العوامل يتمثل في²⁰:
- عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح حساب في البنك أو لأي مؤسسة بنكية مالية هو أحد أهم الأسباب لعدم استخدام الخدمات المالية لأن التغلب على هذا النوع من الحواجز يرتبط بمجموعة من العوامل منها طبيعة توزيع الدخل ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة؛
 - أسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات من حيث عدم امتلاك الوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب أو اعتبار الحسابات المالية مكلفة للبعض بسبب الرسوم المفروضة عليها بالإضافة إلى طول الدورة المتدنية المرتبطة بها؛
 - اعتبارات دينية حالت دون حصول البعض على حساب في مؤسسة مالية رسمية أو عدم ثقتهم في المؤسسات المالية؛
 - عدم توافر البيئة التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي، وكذلك عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية؛
 - المخاطر المتغيرة للشمول المالي، وهناك مخاطر خاصة بالبنوك تتمثل في احتمالية اختلاف خصائص الزبائن المستبدين من الخدمات المالية عن الزبائن الحاليين وكذلك إمكانية تخلي البعض منها عن بعض معايير منح الائتمان وما يترتب عليه من زيادة المخاطر الائتمانية؛
 - ضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء المقدم للأفراد أو المؤسسات.

1-2) ماهية الصيرفة الإسلامية:

تقوم الصيرفة الإسلامية على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية التي تركز على أحكام القرآن والسنة النبوية. وتعود أول تجربة لإنشاء بنوك إسلامية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في بداية الستينات من القرن العشرين، قصد جمع وادخار الأموال من أجل تمويل مشروعات²¹.

برز التمويل الإسلامي كنموذج بنكي تمويلي بديل للنظام التقليدي يعمل وفق أسس الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا، الغرر والميسر. فهي تهدف إلى ضمان التوزيع العادل للدخل والمخاطر بين الأطراف المعنية²². وتعرف الصيرفة الإسلامية وفق تصورات مختلفة، ومنها:

- جزء من القطاع المالي تتميز بمجموعة من الخصائص مثل حظر القروض التي تحمل فوائد، والمعاملات غير المؤكدة، وكذا حظر تمويل الاستثمارات التي تتنافى مع الشريعة الإسلامية (مثل استثمارات إنتاج الكحول)، كما أنها تعتمد على المعاملات بالسلع والأصول بدلا من التركيز على المعاملات المالية²³؛
- خدمات بنكية قائمة على أساس المبادئ الإسلامية التي تحرم المعاملات الربوية أخذًا وعطاءً، وتقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وتركز على تحقيق عوائد من خلال أدوات استثمارية تتوافق مع أحكام الشريعة²⁴؛
- مؤسسة تمارس الوساطة المالية، بالتركيز على نوع التمويل ومجالاته وأهدافه وليس على كم التمويل، من أجل توظيف المال بأسلوب المشاركة في الربح والخسارة. فهي تقدم خدماتها في إطار قواعد وأحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية بالشكل الذي يحقق العدالة في التوزيع، ويخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية²⁵.

ومن التعريفات السابقة، يمكن القول ان الصيرفة الإسلامية هي مجموعة العمليات والخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية والبنكية القائمة على مبدأ عدم التعامل بالربا والفوائد، والمشاركة في الربح والخسارة تطبيقا لما جاء في أحكام الشريعة الإسلامية التي يحكمها القرآن والسنة النبوية.

وبهذا تتعدد صيغ التمويل الإسلامي، ولا تختلف البنوك الإسلامية عند تقديم خدمات بنكية عن تلك التي تقدمها البنوك التقليدية غير أن ما يميزها هو عدم تعاملها بتطبيق أسعار فوائد على خدماتها المالية المقدمة للزبائن، ومن بين الخدمات المالية التي تقدمها هذه الأخيرة تتمثل في²⁶:

- المشاركة:

هي عقد يشترك بموجبه طرفان (أو أكثر) في رأس مال شركة جديدة لتحقيق مشروع معين (نوع المشروع المشترك)، أو الاستحواذ على حصص في شركة قائمة والمساهمة في الأرباح وفقا للمؤشرات المدونة في العقد والخسائر بنسبة مساهمتها في رأس المال*.

* تعتبر المشاركة ممارسة قديمة تعمل بها البنوك الإسلامية، حيث كانت في السابق عبارة عن اتفاق بين شريكين لتنفيذ عملية ما. وفي هذه الحالة، فإن البنك هو الذي يصبح شريكا لمشغل اقتصادي. ارجع إلى:

Geneviève CAUSSE-BROQUET (2012), «La finance islamique», RB Edition (2^e édition), Paris, pp. 54-55..

- المرابحة:

هي اتفاق بين طرفين أحدهما يقدم المال والآخر يقوم باستثماره على أن يكون الربح حسب ما يتفقان عليه والخسارة على صاحب المال. وهو عقد يقوم بموجبه البنك، بناءً على طلب زبونه، بشراء سلعة (بضائع أو مواد أولية، أو منتجات نصف جاهزة) ويعيد بيعها إلى زبونه بالتكلفة مضافاً إليها هامش. يمكن أن يكون الدفع فوراً أو مؤجلاً، في أغلب الأحيان يتم تأجيل الدفع، ولهذا السبب تعتبر العملية بديلاً لائتمان المشتري. ويشمل عقد المrabحة ثلاثة أطراف: زبون البنك الذي يرغب في شراء البضائع، والبائع، والبنك الإسلامي.

- الاجارة:

عقد أيجار يتجسد في صيغة شراء يقوم البنك من خلالها بشراء معدات من عند الموردين ثم تأجيرها للزبائن (اجارة منتهية بالتملك)، وتخص ممتلكات المعدات دائمة وغير قابلة للتلف وكذا العقار، وعند نهاية مدة العقد يوقع الزبون خيار الشراء ويصبح مالكا له.

- المضاربة:

هي اشتراك شخصين في فعل واحد، بمعنى التزام رب المال بدفع المال إلى المضارب ليتجر فيه وينميه، بحيث يتفقاً على نسبة الربح المشترك بينهما، على أن تكون الخسارة على رأس المال فقط إلا إذا ثبت التعدي (سوء الأمانة) من قبل المضارب. ويقصد بها أن يقوم البنك بعقد صفقة مع زبون أو أكثر بحيث يقدم البنك المال ويلتزم الزبون بتقديم الجهد، بحيث هنا يكون البنك صاحب رأس المال والزبون الشريك المضارب.

- الاستصناع:

هو حرفياً أمر الإنتاج، فهو يلزم المستصنع (المستثمر) والصانع (صاحب المشروع) بإنتاج سلعة مقابل أجر يدفع مقدماً، حيث يتفق الطرفان على السعر ووقت التسليم. وهو مشابه لعقد السلام فيما عدا أن موضوع العقد يتعلق بالمنتجات النهائية التي خضعت لعملية تحويل.

- السلم:

هو عقد بيع مؤجل التسليم بخلاف المrabحة، يستخدم عادة لتمويل وسائل الإنتاج في الزراعة والأنشطة المرتبطة بالمواد الخام. حيث يقوم البنك بتسديد دفعة نقدية كاملة للتسليم المستقبلي لكمية محددة من البضائع في تاريخ معين، فهو يشبه العقد الآجل الذي يتم فيه تأجيل التسليم بينما يتم الدفع نقداً.

وتعرف صيغ التمويل وفق التشريع الجزائري من خلال النظام 02-20 المؤرخ في 20 رجب 1441 هـ الموافق لـ 15 مارس 2020م المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية²⁷ في المواد التالية:

- المادة 04:
"تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المنتجات الآتية: المربحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار".
- المادة 05:
"المربحة هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقاً ووفقاً لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين".
- المادة 06:
"المشاركة هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأسمال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح".
- المادة 07:
"المضاربة هي عقد يُقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية "مقرض للأموال"، رأس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح".
- المادة 08:
"الإجارة هي عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المسمى "المؤجر" تحت تصرف الزبون المسمى "المستأجر"، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد".
- المادة 09:
"السلم هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تُسَلَّم له آجلاً من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي".
- المادة 10:
"الاستصناع هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مُصنِّع سلعة سَتُصنَّع وفقاً لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقاً لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقاً بين الطرفين".
- المادة 11:
"حسابات الودائع هي حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات، مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر مع ين، عند الطلب أو حسب شروط متفق عليها مسبقاً".

- المادة 12:
"الودائع في حسابات الاستثمار هي توظيفات لأجل، تُترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح".
- المادة 13:
"تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة أعلاه، إلى طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر".
- يقدم البنك الإسلامي خدمات مالية بنكية مثل باقى البنوك التجارية، الا انه ما يميزها هو عدم تطبيق أسعار فائدة مقابل هذه الخدمات تقاديا للتعاملات الربوية وحتى لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتتمثل هذه الخدمات في²⁸:
- فتح الحسابات الجارية (إصدار الشيكات والبطاقات الائتمانية، الحسابات الادخارية والاستثمارية)؛
- تحصيل الأوراق التجارية؛
- التحويلات الداخلية والخارجية؛
- بيع وشراء العملات الأجنبية والمعادن الثمينة؛
- عمليات الأوراق المالية (أسهم دون سندات)؛
- تأجير الخزائن الحديدية؛
- إصدار خطابات الضمان؛
- فتح الإعتمادات المستندية؛
- وتقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية.

(2) دراسة حالة الصيرفة الإسلامية والشمول المالي في الجزائر:

ازداد الاهتمام بموضوعي الشمول المالي والصيرفة الإسلامية بعد الأزمة العالمية 2008، حيث أنه كلا من الشمول المالي والصيرفة الإسلامية يحملان هدفا مشتركا يتمثل في تمكين الفئات المهمشة ماليا، وتسعى الجزائر إلى الرفع من مستويات الشمول المالي باستخدام عمليات الصيرفة الإسلامية²⁹.

(1-2) واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تطورت الخدمات البنكية الإسلامية بسرعة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والجزائر كغيرها من الدول، تسعى إلى الرفع من مستوى خدمات الصيرفة الإسلامية من خلال تبني العمل الإسلامي بغية الاستفادة من مزاياه المتعددة من جهة وتلبية رغبات المواطن الجزائري المسلم في الحصول على تمويل يستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية بعيد الشبهات وعن المعاملات الربوية، حيث تستند أعمال الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى مجموعة فروع ومؤسسات مالية إسلامية عربية ونوافذ لبنوك محلية³⁰.

تعتبر تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر حديثة العهد نسبيا، فقد ينشط في الجزائر بنكيين إسلاميين يتمثلان في بنك البركة ومصرف السلام، ويمارسان نشاطاتهن وتمويل الاستثمارات وفق لمبادئ الشريعة الإسلامية بالاستعانة للجنة فتوى وفق ما يقره القانون. يعتبر بنك البركة أول بنك إسلامي يمارس نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر، تأسس في 20 ماي 1991 برأس مال برأس مال مختلط (عام وخاص) بين مجموعة البركة المصرفية "البحرين" وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر)، قدر رأس ماله بـ 500.000.000 دينار، وبدأ مزاوله نشاطه بصفة فعلية في شهر سبتمبر 1991*. وتزامن تأسيس بنك البركة الجزائر مع التصويت على قانون النقد والقرض في 1990/10/14 الذي وضع حدا لاحتكار الدولة**.

* معلومات على موقع البنك على الخط،

<https://www.albaraka-bank.dz/>

** تم إلغاء القانون 90-10 سنة 2003.

يعتبر مصرف السلام ثاني بنك خاص يمارس نشاط الصيرفة الإسلامية في الساحة المالية الجزائرية، فهو يخضع لأحكام القوانين الجزائرية، وتأسس مصرف السلام في الجزائر سنة 2008 بعد حصوله على الاعتماد من بنك الجزائر، لمزاولة نشاطه بتقديم خدمات بنكية مبتكرة، فهو يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات بنكية تنبثق من أحكام الشريعة الإسلامية، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد*.

وبالرجوع للنوايا الإسلامية النشطة في الجزائر، فإن النافذة الإسلامية (أو الشباك الإسلامي) تعرف على أنها جزء من مؤسسة مالية بنكية تقليدية، حيث تقوم النافذة الإسلامية بتقديم خدمات ومنتجات بنكية إسلامية، إلى جانب الخدمات التقليدية التي يقدمها المؤسسة البنكية³¹ حسب نص المادة 17 من القانون 02-2020 يعرف شباك الصيرفة الإسلامية على أنه "هيكل ضمن البنك أو المؤسسة مالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية"³². ومن هذه الشبائيك نجد³³:

- شباك بنك الخليج: يقدم البنك حلولاً للتمويل الإسلامي وفق صيغة المراجعة، إذ تأسس البنك في 15 ديسمبر 2003، وبأشهر أعماله سنة 2004؛
- شباك ترست بنك: قام البنك بإطلاق نافذة إسلامية من أجل توفير حلول تمويلية لزيائنه وفق صيغة المراجعة، إضافة إلى حساب للتوفير التشاركي الذي يسمح بمشاركة أرباحه مع زيائنه؛
- شباك المؤسسة العربية المصرفية: تقدم المؤسسة خدمات مصرفية إسلامية من خلال منتجات وخدمات؛
- شباك بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر: بناء على قرار مجلس البنك وبعد الحصول على موافقة مجلس النقد والقروض، شرع البنك في تقديم منتجات تمويلية تتمثل في صيغ المراجعة وبيع السلم، والاستصناع؛
- وشبائيك البنوك العمومية: جاء في إعلان وزير المالية أنه سيتم الشروع في تقديم خدمات بديلة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية قبل نهاية سنة 2017، من قبل ثلاثة بنوك عمومية تتمثل في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبنك التنمية المحلية. غير أنه وبعد صدور النظام 20-02، باشرت البنوك العمومية خلال سنة 2021 فعليا في تبني عمليات الصيرفة الإسلامية من خلال فتح شبائيك إسلامية على مستوى البنوك العمومية بعد صدور هذا النظام، حيث بلغ عدد الشبائيك

* معلومات على موقع البنك على الخط،

<https://www.alsalamalgeria.com>

المخصصة للمنتجات الإسلامية على مستوى البنوك العمومية 130 شباك في نهاية مارس 2021.

2-2) عرض الصيرفة الإسلامية والشمول المالي في الجزائر:

ازداد في الآونة الأخيرة الاهتمام بصناعة الخدمات المالية الإسلامية في سياق تعزيز الشمول المالي، نظرا للدور المهم الذي تلعبه من خلال توسيع فرص الوصول إلى التمويل³⁴. سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تبني صناعة الخدمات المالية الإسلامية من أجل ضم أكبر شريحة في المجتمع إلى التعامل مع المؤسسات المالية واستقطاب رؤوس الأموال الموجودة خارج النظام المالي الرسمي، إلا أن لا تزال مستويات الصيرفة الإسلامية والشمول المالي متوسطة في الجزائر.

تضم المنظومة البنكية الجزائرية 20 بنكا منها 12 بنكا يقوم بتقديم منتجات وخدمات التمويل الإسلامي، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول 01 - البنوك النشطة في الجزائر

2022	2021	2020	2019	2018	
7	6	6	6	6	البنوك العمومية
13	13	14	14	14	البنوك الخاصة
20	19	20	20	20	المجموع

المصدر: بنك الجزائر (2022)، «تقرير بنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2022»، سبتمبر 2023، الاطلاع في 2023/10/17.

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf>

الجدول 02 - تطور القطاع البنكي المالي في الجزائر (عدد الوكالات)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
البنوك	1541	1567	1577	1604	1626
منها الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	44	49	53	58	69
البنوك العمومية	1160	1177	1188	1202	1226
منها الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	-	-	1	2	10
البنوك الخاصة	381	390	389	402	400
منها الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	44	49	52	56	59

المصدر: بنك الجزائر، المرجع السابق.

يوضح الجدول أعلاه، تطور عدد الوكالات النشطة في القطاع البنكي المالي في الجزائر خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث نلاحظ أنه في سنة 2020 تم تبني نشاط الصيرفة الإسلامية لأول مرة في البنوك العمومية وتمثلت في وكالة واحدة وذلك عقب صدور النظام 02-20.

في نهاية سنة 2022، ضمت شبكة البنوك في الجزائر 1626 وكالة مقسمة إلى قسمين الأول يضم 1226 وكالة تابعة للبنوك العمومية والقسم الثاني ضم 400 وكالة تابعة للبنوك الخاصة، منها 69 وكالة مخصصة حصريا للتمويل الإسلامي نهاية سنة 2022 مقابل 58 وكالة سنة 2021.

وتمثلت حصة البنوك العمومية في 10 وكالات للتمويل الإسلامي نهاية سنة 2022، و 59 وكالة للبنوك الخاصة منها 54 وكالة للبنكيين الإسلاميين (البركة والسلام) و 5 وكالات للبنوك التجارية الأخرى*.

* بنك الجزائر (2022)، «تقرير بنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2022»، سبتمبر 2023، الاطلاع في 2023/10/17.

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf>

قدر مبلغ الودائع المتعلقة بالصيرفة الإسلامية حوالي 546,7 مليار دينار خلال سنة 2022 مقابل 442,1 مليار دينار سنة 2021 و 340 مليار دينار سنة 2020، بنمو قدره 23,6% نهاية 2022 مقابل نمو بنسبة 30% نهاية 2021.

تضاعفت ودائع التمويل الإسلامي على مستوى البنوك العمومية سنة 2022، أكثر من ثلاثة مرات حيث انتقلت من 20,4 مليار دينار سنة 2021 إلى 64,5 مليار دينار في سنة 2022 بمساهمة بلغت حوالي 42,2% في زيادة إجمالي هذه الفئة من الودائع في الجهاز البنكي.

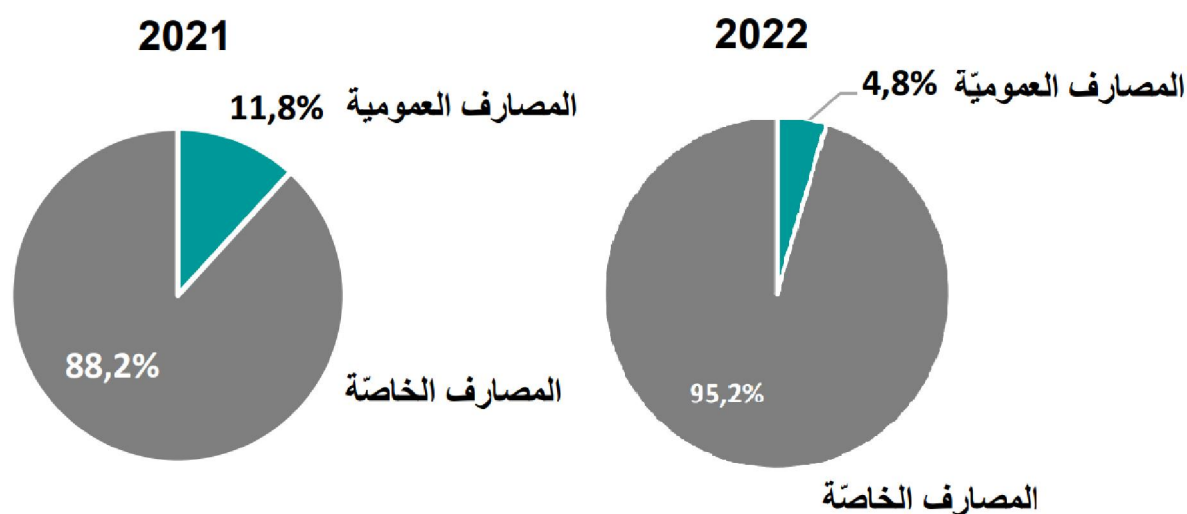
أدى هذا التطور إلى زيادة حصتها في إجمالي هذه الفئة من الودائع بنسبة 6,97 نقطة مئوية نهاية 2022، لتصل إلى 11,8% مقابل 4,8% خلال السنة السابقة، إلا أنه لا يزال تحصيل هذه الودائع منخفضا. غير أنها عرفت ودائع التمويل الإسلامي في البنوك الخاصة ارتفاعا بنسبة 14,3% لتصل إلى 482,2 مليار دينار خلال سنة 2022، بمساهمة بلغت حوالي 57,8% في زيادة إجمالي ودائع التمويل.

وتجدر الإشارة إلى أن البنكيين المتخصصين في التمويل الإسلامي (بنكي البركة والسلام) يستحوذان على 73,3% من إجمالي ودائع التمويل الإسلامي نهاية سنة 2022، ويقدر حجمهما بنحو 400,8 مليار دينار نهاية سنة 2022 مقابل 371,0 مليار دينار نهاية سنة 2021.

حسب طبيعة الودائع، ارتفع إجمالي حسابات الودائع قيمة 255,5 مليار دينار خلال سنة 2022 مقابل 212,8 مليار دينار خلال سنة 2021، مسجلا نموا جديدا بنسبة 20,1%، بعد نمو قدره 30,6% خلال السنة السابقة. وتجدر الإشارة إلى أنه هذه الزيادة كانت من نصيب البنوك العمومية فقد تضاعفت أكثر من ثلاثة مرات. كما بلغت مساهمتها في الزيادة في إجمالي حسابات الودائع نسبة 89,4% نهاية 2022، مقارنة بمساهمة البنوك الخاصة بمساهمة قدرها 10,6% في الزيادة في الودائع المحصلة*.

* بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره.

الشكل 01 - توزيع ودائع التمويل الاسلامي



المصدر: بنك الجزائر، المرجع السابق.

الجدول 03 - منتوجات التمويل الاسلامي

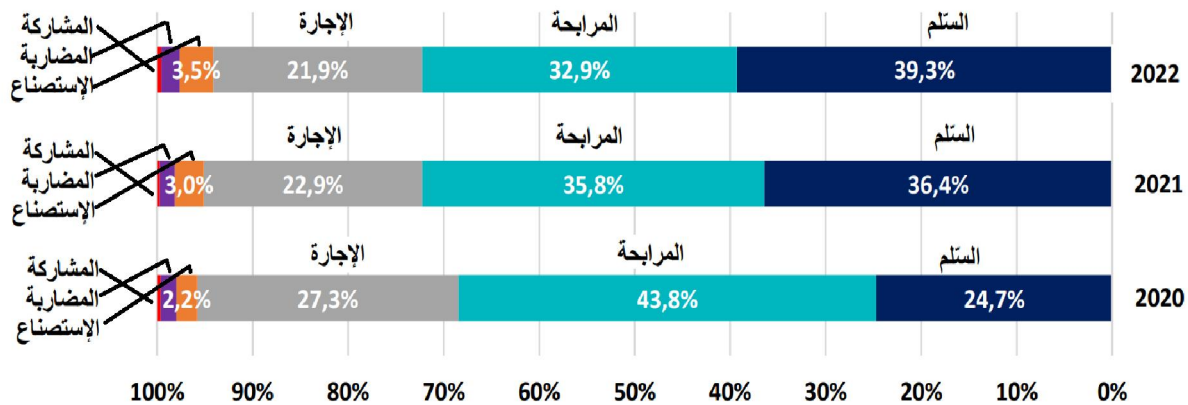
الوحدة: مليار دينار

منتوجات التمويل	2022	2021	2020
المربحة	125,7	128,4	132,3
المشاركة	1,8	0,9	1,2
المضاربة	7,2	5,8	4,9
الاجارة	83,6	82,0	82,7
السلم	150,1	130,4	74,7
الاستصناع	13,4	10,7	6,6
المجموع الكلي	381,7	358,3	302,3
حصة البنوك العمومية	%1,3	%0,5	%0,1
حصة البنوك الخاصة	%98,7	%99,5	%99,9

المصدر: بنك الجزائر، المرجع السابق.

خلال سنة 2022، سجلت المنتجات التمويلية في إطار الصيرفة الإسلامية المعطاة في الجدول 03، نمواً يقدر قدر بنسبة 6.5%، إلا أنه يعتبر هذا الأخير منخفض بالنسبة للنمو المسجل سنة 2021 والذي قدر بنسبة 18.5%.
وتجدر الإشارة إلى أن حصة البنوك العمومية في إجمالي التمويل الإسلامي لاتزال منخفضة للغاية حيث تمثل نسبة 1.3% فقط سنة 2022، وذلك في ظل استحواد البنوك الخاصة في التمويل الإسلامي بنسبة 98.7%.

الشكل 02 - هيكل قائم منتجات التمويل الإسلامي



المصدر: بنك الجزائر، المرجع السابق.

يبين لنا الشكل 02 هيكل قائم منتجات التمويل الإسلامي، هيمنة ثلاثة منتجات تتمثل في السلم، المرابحة والإجارة؛ في حين تمثلت المنتجات الأقل تسويقاً في المشاركة، المضاربة والاستصناع.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، ارتفع التمويل بمنتج السلم بنسبة 15.1% والذي يستحوذ على أكبر حصة من إجمالي التمويل بمعدل يقدر بـ 39.3% خلال سنة 2022، على غرار منتج المرابحة الذي عرف انخفاضاً بنسبة 2.2% أين قدر حصة 32.9% من إجمالي التمويل. أما منتج الإجارة الذي يمثل 21.9% من إجمالي التمويل، فقد سجل هذا الأخير ارتفاعاً محسوساً بنسبة 1.9% بعدما سجل انخفاضاً بنسبة 0.8% خلال سنة 2021.

⊕ عرض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:

من أجل القيام بتحليل واقع الشمول المالي في الجزائر سوف نقتصر في دراستنا هذه على مؤشر نسبة البالغين للحسابات البنكية (أكثر من 15 سنة)، ونسبة البالغين الذين قاموا بالادخار في مؤسسة بنكية (أكثر من 15 سنة) كمؤشر قياس للشمول المالي وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 04 - عرض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

السنة	نسبة البالغين المالكين للحسابات البنكية (+ 15 سنة)	نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار في مؤسسة بنكية (+ 15 سنة)	لا يملكون حسابات بنكية لأنها باهظة الثمن (+ 15 سنة)	لا يملكون حسابات بنكية بسبب ضعف الثقة في المؤسسات البنكية (+ 15 سنة)	لا يملكون حسابات بنكية بسبب وازع ديني (+ 15 سنة)
2014	50%	69%			
2017	43%	54%			
2021	44%	75%	22%	19%	16%

المصدر: قاعد بيانات البنك الدولي 2023.

من خلال الجدول 02، يتضح لنا أنه لا يزال مستوى الشمول المالي في الجزائر متوسط حيث سجلت نسبة البالغين المالكين للحسابات البنكية (أكثر من 15 سنة) تذبذبات في معدلها أين شهدت تراجعاً خلال سنتي 2017 و 2021 بنسبة 43% و 44% على التوالي بعدما كانت تقدر بنسبة 50% ما خلال سنة 2014.

كذلك هو الأمر بالنسبة نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار في مؤسسة بنكية (أكثر من 15 سنة) هي الأخرى شهدت انخفاض في نسبتها سنة 2017 فقدرت بـ 54% بعدما كانت تسجل نسبة 69% سنة 2014، ثم سجلت ارتفاعاً نسبي سنة 2021 قدر بـ 75%.

إضافة إلى المؤشرات السابقة، لدينا بعض المؤشرات والتي يمكن اعتبارها من أسباب تدني مؤشرات الشمول المالي في الجزائر وتتمثل في نسبة البالغين الذين لا يملكون حسابات بنكية لأنها باهظة الثمن (أكثر من 15 سنة) حيث قدرت بـ 22 % مما يعني انه من دوافع ابتعاد الأشخاص عن التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية وامتناعهم من الاستفادة من الخدمات المالية هو ارتفاع تكلفة هذه الخدمات وكذلك ضعف ثقة الأشخاص في التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية حيث قدرت نسبته في 19 %، كما ان الوازع الديني هو الآخر يمثل عائق في ضم الأفراد المستبعدة ماليا إلى النظام المالي الرسمي وحثهم على وضع أموالهم ضمن المؤسسات البنكية واستفادتهم من الخدمات المالية خوفا من الوقوع في التعامل بالربا فقد قدرت نسبة لا يملكون حسابات البنكية بسبب اعتقاد ديني (أكثر من 15 سنة) بـ 16 % خلال سنة 2021.

خاتمة:

تعتبر عمليات الصيرفة الإسلامية تجربة جديدة في الساحة البنكية خاصة في البنوك العمومية الجزائرية وجب الاهتمام بها لتعزيز مستواها وتوسيع نشاطها ومجالات تمويلها في جميع ربوع الوطن من خلال فتح المزيد من الشبائك الصيرفة الإسلامية خاصة في المناطق النائية من أجل وصولها لجميع شرائح المجتمع حيث هذه الأخيرة منتشرة بشكل كبير في المناطق الشمالية للبلاد وفي المدن الكبرى، وذلك للدور الذي تلعبه في جذب متعاملين جدد إلى النظام البنكي الرسمي والذين يتمتعون عن التعامل مع البنوك بسبب المعاملات الربوية.

من النتائج المتوصل إليها:

يمكن القول أنه الصيرفة الإسلامية تساهم في تعزيز مستويات الشمول المالي كون هذا الأخير لا يزال يسجل مستوى متوسط في الجزائر حيث :
ساهمت الصيرفة الإسلامية في زيادة قيمة الودائع لدى البنوك العمومية منذ تبنيها، حيث جاء في تصريح صحفي لمدير الصيرفة الإسلامية في بنك الجزائر الخارجي بأنه بلغت ودائع هذه الأخيرة قيمة 21 مليار دينار واستقطاب ما يزيد عن 12 ألف زبون؛
سجلت ودائع الصيرفة الإسلامية ما يزيد عن 5 ملايين دينار وفتح أكثر من 14 ألف حساب بنكي حسب ما جاء في التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري لسنة 2021، وهذا ما يعكس لنا مؤشرا للشمول المالي ؛
لا تزال مستويات الشمول المالي تسجل مستويات ضعيفة في الجزائر؛
ورغم تبني عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلا أنه لا تزال البنوك التقليدية تسيطر على القطاع المصرفي.

وبناء على نتائج التحليل، هناك توصيات نقدمها:

ضرورة توسيع شبكة البنوك من خلال فتح المزيد من الوكالات خاصة التي تمارس الصيرفة الإسلامية في المناطق المنعزلة؛
التركيز على نشر المعلومات المالية على نطاق واسع من أجل إعلام المجتمع بها والعمل على تقديم خدمات مالية سهلة الفهم من طرف الكبار والغير متعلمين، وشرح الخدمات المالية المقدمة من طرف البنوك؛
وتسهيل إجراءات فتح الحساب في المؤسسات البنكية، وتحسين جودة ومستوى الخدمات المالية المقدمة للأفراد.

الهوامش والمراجع:

1 Duha Farouq Lutfi KHMOUS (2020), «Financial inclusion and islamic banking in the middle east and north Africa», Doctoral thesis, institute of graduate and research, eastern mediteranean university, gazimagusa "north cyprus", pp. 13-14.

2 البنك الدولي (2022)، «الشمول المالي»، 2022/03/29، الاطلاع في 2023/07/25، <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>

3 البنك الدولي، المرجع السابق.

4 Banque d'Algérie (2022), «Brochure sur l'inclusion financière», p. 2, <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/04/inclusion7.pdf>

5 عجور حنين محمد بدر (2017)، «دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)»، أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 12،

<https://search-emarefa-net.snd11.arn.dz/ar/detail/BIM-9377347>

6 ارجع إلى:

- صورية شنيبي & السعيد بن لخضر (2019)، «أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)»، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المجلد 04، العدد 02، ص ص 104-129؛

- ثامر محسن & باهي يوسف، «دو الاتفاقيات الثنائية في تطوير العلاقات التجارية الجزائرية التونسية»، مجلة "التكامل الاقتصادي"، مخبر "التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي"، جامعة أدرار، المجلد 08، العدد 03، ص ص 29-40.

7 البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

8 عبد السلام الرضا مصطفى، حيدر محمد كريم، عزيز جواد عدنان & سنان حرجان عبد الله (2020)، «دور الاشتمال المالي في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة استطلاعية لعينة من العاملين في مصرف بغداد التجاري»، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة جيهان، أربيل [كتاب المؤتمر، ص 57]،

http://eprints.cihamuniversity.edu.iq/1021/1/Article_CUEJHSS_27-04-2021.pdf

9 العباس بهناس، حميد رسول & عز الدين بلعباس (2019)، «أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية»، مجلة "معارف"، جامعة البويرة، المجلد 14، العدد 03، ص ص 210-237.

10 عبد السلام الرضا مصطفى، حيدر محمد كريم، عزيز جواد عدنان & سنان حرجان عبد الله، مرجع سبق ذكره [كتاب المؤتمر، ص 57]،

11 البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

- 12 أسماء دردور & سعيدة حركات (2020)، «قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL» مجلة "الاستراتيجية والتنمية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، المجلد 10، العدد 04، ص ص 71-90.
- 13 صليحة فلاق، معمر حمدي & صليحة حفيقي (2019)، «تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي»، مجلة "التكامل الاقتصادي"، جامعة أدرار، المجلد 07، العدد 04، ص ص 14-1.
- 14 الوليد طلحة & صبري الفران (2020)، «الشمول المالي الرقمي»، صندوق النقد العربي، أبوظبي، ص 3، <https://www.amf.org.ae/ar/publications/mwjz-alsyasat/alshmw-almaly-alrqmy>
- 15 صندوق النقد العربي (2017)، «التقرير السنوي»، أبوظبي، ص 27، <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/annual-report-2017-arabic.pdf>
- 16 البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.
- 17 ارجع إلى:
- محمد بن موسى & عمر قمان (2019)، «واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر»، مجلة "الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي"، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، المجلد 13، العدد 03، ص ص 242-261؛
- الوليد طلحة & صبري الفران، مرجع سبق ذكره؛
- هبة عبد المنعم & سفيان قعلول (2021)، «دور الشمول المالي في تمكين المرأة»، صندوق النقد العربي، أبوظبي، العدد 18، ص 9،
- <https://www.amf.org.ae/ar/publications/mwjz-alsyasat/dwr-alshmw-almaly-fy-tmky-almrat>
- 18 محمد بن موسى & عمر قمان، مرجع سبق ذكره
- 19 الوليد طلحة & صبري الفران، مرجع سبق ذكره.
- 20 ارجع إلى:
- صليحة فلاق، معمر حمدي & صليحة حفيقي، مرجع سبق ذكره؛
- معهد الدراسات المصرفية (2016)، «إضاءات نشرة توعوية»، الكويت،
- https://kibs.edu.kw/wp-content/uploads/2021/10/Edaat_Feb2016_Financial_Inclusion_1773.pdf
- 21 Geneviève CAUSSE-BROQUET (2012), «La finance islamique», RB Edition (2^e édition), Paris, pp.18-25.

22 Hasan KAZAK, Burhan ULUYOL, Ahmet Tayfur AKCAN, Mustafa IYIBILDIREN (2023), «The impacts of conventional and islamic banking sectors on real sector growth: Evidence from time-varying causality analysis for Turkey», Borsa Istanbul Review, Vol.233, n° 01, pp. s15-s29,

<https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2214845023001023>

23 Karimova Aziza MAHOMADRIZOEVNA & Ubaydullayev Bekhriz SODIROVICH (2022), «The concept of islamic banking and its essence in the banking system of Uzbekistan», journal NX, vol. 08, n° 04, pp. 211-216,

<https://repo.journalnx.com/index.php/nx/article/view/4024>

24 منير خطوي & أمير بن موسى (2021)، «النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر»، مجلة «إضافات اقتصادية»، جامعة غرداية، المجلد 05، العدد 02، ص ص 84-103.

25 حمزة فيشوش (2022)، «مقاربة نظرية للصيرفة الإسلامية»، مجلة «الدراسات الاقتصادية المعاصرة»، جامعة المسيلة، المجلد 07، العدد 02، ص ص 387-396.

26 ارجع إلى:

- ربحان بكر، «صينغ التمويل ولعمليات المصرفية الإسلامية (عينة من الصينغ المهمة للتمويل الإسلامي- القسم الثاني-)» مجلة «الدراسات المالية والمصرفية»، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، المجلد 18، العدد 03، ص ص 4-9؛

- حسب الرسول يوسف التوم، مصطفى أحمد حمد منصور & حسن الصادق محمد حمد الله (2012)، «مخاطر تطبيق صينغ التمويل في الإسلام»، مجلة «العلوم والبحوث الإسلامية»، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، العدد 05، ص ص 1-14؛

- Geneviève CAUSSE-BROQUET, op. cit., pp. 54-55 & p. 59;

- Dhafer SAIDANE (2011), «La finance islamique», RB édition (2° édition), Paris, pp. 81-82;

- BNA (2021), «Rapport annuel», p. 27,

<https://www.bna.dz/wp-content/uploads/2023/01/rapport-bna-2021-1.pdf>

27 النظام 02-20 المؤرخ في 20 رجب 1441هـ الموافق لـ 15 مارس 2020م (الجريدة الرسمية، العدد 16-2020م) المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

28 سليمان ناصر (2006)، «تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر - الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة»، مجلة «الباحث»، جامعة ورقلة، المجلد 04، العدد 04، ص ص 23-29.

29 جمال الجويني & عبد الكريم قندوز (2021)، «أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية»، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص 11.

30 Muhammad SOBARSYAH, Wahyoe SOEDARMONO, Wahdi Salasi Apri YUDHI, Irwan TRINUGROHO, Ari WAROKKA, Sigid Eko PRAMONO (2020), «Loan growth, capitalization and credit risk in Islamic banking», 01/02/2020, consulted 13/05/2023,

<https://doi.org/10.1016/j.inteco.2020.02.001>

31 سفيان قمومية & بن علي بلعزوز (2019)، «النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحوّل الكلي إلى المصرفية الإسلامية-دراسة تجربة بنك الأهلي التجاري»، مجلة "اقتصاديات شمال إفريقيا"، مخبر "العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا"، جامعة الشلف، المجلد 15، العدد 02، ص ص 341-360.

32 النظام 02-20، مرجع سبق ذكره.

33 ارجع إلى:

- زبير عياش، أمّنة بومعزة & فطيمة الزهراء فنازي (2020)، «تقييم مساهمة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر في تمويل الاستثمار الوطني -دراسة حالة بنكي البركة والسلام-»، مجلة "المنهل الاقتصادي"، جامعة الوادي، المجلد 03، العدد 01، ص ص 165-182؛

- منير خطوي & مبارك لسلوس (2020)، «النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح»، مجلة "الواحات للبحوث والدراسات"، جامعة غرداية، المجلد 13، العدد 02، ص ص 922-943.

34 رامي يوسف عبّيد (2019)، «أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية»، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص 1،

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/the-impact-of-islamic-financial-services-on-financial-inclusion-in-the-arab-countries.pdf>